شرح الشيخ محمد المدخلي ــ حفظه الله ـــ على نخبة الفكر للحافظ ابن حجر:

تفريغ الشريط الأول

قارئ المتن :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد :

قال الحافظ ابن حجر في كتابه نخبة الفكر : الحمدُ للهِ الذي لَمْ يَزَلْ عَالِماً قَديراً.

الشرح

الشيخ :الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد

فالحق له علينا أن نترحم عليه فنقول : رَحِمَهُ الله ، فإنَّ هذا من حقه علينا ونحن نستفيد مما كتب ــ رحمة الله عليه ــ فإن هذا يكون ثالثًا لما يُفتتحُ به دائمًا في القراءة: حمد الله جلَّ وعلا أولًا، والثناء عليه بما هو أهله ،ثم الصلاة على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، الذي هدانا اللهُ ــ سبحانه وتعالى ـــ على يديه ، وجعله سببًا لذلك صلوات الله وسلامه عليه ثم الترضي على الصحابة ثم الترحم على المُصَنِف : مُصَنِفَ الكتاب الذي يقرأُ الإنسان فيه.

قارئ المتن :

المتن

قَالَ الْحَافِظُ: ابْنُ حَجَرٍ – عليه من الله الرحمات، وغفر الله لنا وله ولشيخنا وللمسلمين والمسلمات ـــ :

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلِيمًا قَدِيرًا ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا. أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ ، وَبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمُ الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الِانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ

فَأَقُولُ :

الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ: طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الِاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ .

فَالْأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ: الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ .

وَالثَّانِي: الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ .

وَالثَّالِثُ: : الْعَزِيزُ ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ .

وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ .

وَكُلُّهَا – سِوَى الْأَوَّلِ – آحَادٌ .

وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ؛ لِتَوَقُّفِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ .

الشرح

الشيخ :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد

فسمعنا كلام الماتن ــ رحمه الله تعالى ــ مبينًا أولًا في مقدمته لهذه الورقات المختصرة التي هي:النخبة : نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر الحامل له على تأليف هذه الرسالة الصغيرة في حجمها والعظيمة في نفعها، وهي من الكتب المعتبرة في هذا الفن.

بل هي من المختصرات المُحرّرة التي يُعَوِل عليها العلماء من تاريخ كتابتها وإلى يوم الناس هذا ، فهي من أحسن الكتب المختصرة التي صُنفت في هذه الأَعْصار المتأخرة.

فإن الحافظ ــ رحمه الله تعالى ــ متوفى في سنة ثنتين وخمسين وثماني مئة للهجرة فيُبيّن ــ رحمه الله تعالى ــ أن السبب الذي حمله على كتابتها أنَّ التصانيف في هذا الفن: فن المصطلح كثيرة ومنها المبسوط المطول ومنها المختصر .

ولما كان الأمر كذلك طُلب منه ــ رحمه الله تعالى ــ أنْ يكتب كتابًا في هذا لينتفع به الناس ويكون مختصرًا ، وهذا الاختصار الذي أراده الحافظ ــ ابن حجر ــ قد تمَّ له في هذه النخبة ـ التي كرَّ عليها بعد ذلك .

وشرحها بشرحه الجميل الماتع الذي اسماه النزهة : نزهة النظر في شرح نخبة الفكر،فأجابهم ــ رحمه الله تعالى ــ إلى سؤالهم وهو: أنْ يلخص لهم هذا التلخيص الذي يكون بين أيديهم من المطولات ويكون مختصرًا من بين سائر المختصرات ، وهو حريّ بأن يفعل ذلك لأنه ــ رحمة الله عليه ــ قد انتهت إليه في زمانه رئاسة علم الحديث ، فأصبح عالم زمانه بعد ذهاب أشياخه ومُقدَم علماء الحديث في ذلكم الحين ــ رحمه الله تعالى ــ فأجابهم وكتب لهم هذه النخبة ، كما قلنا التي هي قليلة المباني كثيرة المعاني ، وشرحها بشرحه هذا عليها المشهور الذي هو نزهة النظر ، وسلك فيها مسلكًا جميلًا في الترتيب ، فلذلك أصبح كل من جاء بعده يمشي على طريقته ــ رحمه الله تعالى ــ.

فابتدأ فيها بتقسيم الخبر فقال :الخبر :إما أنْ يكون له طرق بلا عدد معين أو إنّه له طرق محصورةوهذا الحصر قسمه أقسامًا ، يعني الخبر على قسمين ، إما أن يكون له طرق غير محصورة هذا)أ (وإما أن له طرق محصورة وهذا)ب (، يقسمه هكذا إما أن يكون الخبر له طرق غير محصورة وإما أن يكون له طرق محصورة .

ثم الحصر ينقسم إلى أنواع ما كان محصورًا بما فوق الاثنين يعني ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ما كان محصورًا باثنين يعني : له طريقين أو

ما لم يكن له إلا طريقًا واحدًا محصور في طريقٍ واحد.

فهذه الأنواع ثلاثة في القسم الثاني الخبر يقسمه إلى قسمين كليّن:

الأول لا حصر لطرقه ، القسم الثاني الذي طرقه محصورة على أنواع ، ما كان حصره بما فوق الاثنين يعني : كـــثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة إلى غير ذلك ، النوع الثاني منه ما كان محصورًا بـــاثنين فقط ، النوع الثالث منه ما كان محصورًا بـواحد ، إذًا نعود فنقول الخبر هذا هو ، على هذين القسمين إما لا حصر لطرقه هذا)أ (وإما أن يكون هناك حصر لطرقه فهذا)ب (وتحته ثلاثة أنواع ،النوع الأول بما حصر بما فوق الاثنين ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة ونحو ذلك ، المهم أنَّ طرقه محصورة.

النوع الثاني :أن يكون محصورًا في طريقين ، النوع الثالث أن يكون محصورًا في طريقٍ واحدة ،فما كان غير محصور بطرق يعني : طرقه كثيرة هذا هو المتواتر، فإذًا المتواتر في اللغة هو : المتتابع التواتر في اللغة التتابع وفي الاصطلاح : ما لم يكن محصورًا بعدد فهذا هو المتواتر، الذي لا حصر للطرق فيه يعني : طرق الأحاديث المراد بالطرق : الأسانيد أسانيد الأحاديث فلا حصر لطرقه لأنها كثيرة فالأسانيد هي : الطرق إلى الأحاديث ، فهذه الطرق لا حصر لها بل هي كثيرة ، وبسبب كثرتها أفادت الإنسانَ العلم ـــ وسيأتينا إن شاء الله تعالى ـــ فنقول :إذًا المتواتر هو :المتتابع يعني وارد من طرق متعددة كثيرة فالتواتر لغة التتابع وأما في الاصطلاح : فهو ما رواه جماعة كثيرون يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى آخره، في جميع طبقاته ،وأسندوه إلى شيء محسوس، فهذا هو المتواتر، إذًا المتواتر ما هو؟ هو:ما رواه جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، من بداية الإسناد إلى منتهاه ، في جميع طبقاته ، يشترط هذا ، وأسندوه إلى شيء محسوس ،كان منتهاه الحس والمحسوس المراد به : سمعنا ، وشهدنا ، وحضرنا ،ورأينا ، ونحو ذلك ،هذا هو المتواتر وقد خصه العلماء بالاهتمام وتتبعوا الأحاديث التي وردت على هذا النحو وكتبوا فيها كتب خاصة كـــ)الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة) ، و كـــ(نظم المتناثر في الحديث المتواتر (،ونحو ذلك من الكتب وهو بالنسبة للآحاد قليل عدد الأحاديث المتواترة بالنسبة للآحاد قليل جدًا فأكثر سنة النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ نُقلتْ بطريق الآحاد ، هذا هو القسم الأول وهو: المتواتر، فإذا المتواتر : هو ما رواه جماعة عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره العد كثير يستحيل في العادة أن يتواطئوا على الكذب وأسندوه إلى شيء محسوس، هذه هي الشروط التي يقف عليها المتواتر في تعريفه الكثرة من أول السند إلى منتهاه ،وأن لا يتواطئوا على الكذب ، وأن يكون منتهى إسنادهم الحس ، وهذا القسم يفيد العلم .

والقسم الثاني ما كان محصورًا بطرق يعني :أسانيده تنحصر ، طرقه محصورة ، وهذا على أنواع :النوع الأول :

المشهور ، والمشهور : هو ما كان محصورًا بما فوق الاثنين ولنا أنْ نعرفه بقولنا المشهور لغة : اسم مفعول من شهره بمعنى أظهره ، وأما في الاصطلاح فهو: ما رواه ثلاثة فصاعدًا ولم يبلغ حدّ التواتر ، أو لك أن تقول: كما قال المصنف):ما له طرق محصورة بما فوق اثنين ولم يبلغ حدّ التواتر (،والمراد ماله طرق محصورة يعني : أنَّ طرقه تُعدّ ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة ونحو ذلك فلا يَرِد بـأقل مما قال المُصنِّف اثنين لا يقل عنهما لكن لابد أنْ يكون فوق الاثنين، ولا يكون اثنين ، لأن الاثنين هذا هو العزيز ، فما زاد عنه ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو عشرة أ وخمسة عشر أو عشرين ما دام له طرق محصورة ولم يبلغ حد التواتر فإنه هو : المشهور ، فلك أن تقول ما له طرق محصورة بما فوق الاثنين يعني: ثلاثة فصاعدًا ، وهذا تعبير المصنِّف، والمراد بهذا ألا يقل العدد عن أقل ما اشترطنا فيه وهو الثلاثة فما فوق ،فإن وجد في طبقة من الطبقات في إسناده اثنين اختلّ هذا الشرط إنخرم ، فينتقل من الشهرة إلى العزة، فلأجل هذا نحن نقول : ما كان له طرق محصورة بما فوق الاثنين يعني : ثلاثة فصاعدًا،هذا هو المشهور ،فلو جاء في بعض الطبقات خمسة وفي

بعضها عشرة وفي بعضها سبعة وفي بعضها ثمانية وفي بعضها ثلاثة ، فهو لا يزال في المشهور لا يزال في ماذا ؟ في المشهور ،لأنه لم ينزل في طبقة من طبقات السند عن هذا ، فإذا نزل حكم عليه ولو في وجود طبقة واحدة فلو جاء في طبقة واحدة اثنين صار عزيزًا .

الثاني

) :ماله طرق محصورة باثنين (هذا هو :العزيز ــ وسيأتينا إن شاء الله تعالى التفصيل فيه ــ ، فما رواه اثنان ، فما رواه اثنان فهو : العزيز ، وهذا الذي عليه الاصطلاح ، أن الحديث العزيز ما رواه اثنان فقط، يعني : في أي طبقة من طبقات السند ، فإنه يقضى قي هذا الفن ، عند أهل المصطلح ، أهل الحديث ، يقضى بالأقل على الأكثر فلو وجِدَ في طبقة واحدة اثنان حُكِمَ عليه بالعزة ، والعزيز إما أن يكون في اللغة مأخوذ من العزة وهو : النُدرة والقلة ، نقول هذا شيء عزيز يعني : نادر، قليل وجوده يعزّ وجوده يعني : يقل ، وإما أنْ يكون مأخوذ من العزة التي بمعنى القوة .قال تعالى)فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ (، نعم هذا وهذا فهو وارد فإنك إذا أردت المعنى الأول فهو وارد، فإنَّ الأحاديث التي تكون على هذا النحو يعني قليلة وإذا أردت المعنى الثاني فهو وارد فإن العزيز مأخوذ من العزة وهي القوة :أي أن هذا يعززُ أخاه ويقويه بروايته لما رواه أخوه ، فيجتمع من هذا وهذا القوة.

وأما النوع الثالث في قسم الآحاد فهو :الغريب ، والحديث الغريب .

الشيخ : نعم ؟

الشيخ :ــ يرد على تسأل من أحد تلاميذه ــ ما رواه اثنان نحن قلنا ما رواه اثنين أليس كذلك.

وأما النوع الثالث :فهو الغريب و الغريب: ما رواه راوٍ واحد فقط.

)الحديث الغريب ما رواه راوٍ واحد فقط (وهذه الأنواع الثلاثة كلها يقال لها آحاد المشهور والعزيز والغريب فهذه هي أنواع الآحاد .

فالقسم الأول هو المتواتر ، والقسم الثاني وهو الآحاد وهو يحتوي (2)على هذه الأنواع الثلاثة المشهور والعزيز والغريب.

فالأول كما قلنا :وهو المتواتر يفيد العلم اليقيني : يعني العلم الضروري الذي يضطر الإنسان فيه إلى القبول به فلا يستطيع دفعه وذلك لأنه قد ورد من طرق عديدة أحالت عند الإنسان وجود الشك في ثبوته فخرج إلى اليقين ، فأنت لا تحتاج فيه إلى النظر وإلى الاستدلال ، فقد كُفِيت ذلك بكثرة طرق هذا الحديث التي تضطرك إلى قبوله فلا تستطيع رده ، أفادك العلم اليقيني الضروري في نفسك .

وأما القسم الثاني وهو : الآحاد فإن العلماء المصطلح يقولون عنه أنَّه يفيدُ الظن ــ وسيأتينا إنْ شاء الله الكلام عليه ــ.

مثالُ الأول يعني: الذي يُفيدكَ العلم اليقينيّ الضروري الذي لا تحتاج معه إلى استدلال ولا إلى نظر بكثرةِ مجيئه من الوجوه المتعددة الكثيرة حديث)مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ (فإن هذا الحديث متواتر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقد رواه عنه عدد كثير من الصحابة ــ رضي الله تعالى عنهم ــ وقد صَنَّفَ الطبراني فيه جزءًا زاد بهم على الستين صحابيًا ، ونحن نحيل على الطبراني لأنَّ جزءهُ موجود بين أيدينا مطبوع ، فإن هذا الحديث من الأحاديث المتواترة بل عدَّ فيه بعض أهل العلم مئة من الصحابة رّووه عن النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وبعضهم جاوز بهم المئة ومَنْ أراد أن ينظر فلينظر مقدمة كتاب ابن الجوزي "الموضوعات "فإنَّه ساق طرق هذا الحديث فأوصلها المئة وزاد ، فالشاهد هذا الحديث من الأحاديث المتواترة عن النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ ومن الأحاديث المتواترة أيضًا حديث) :المسح على الخفين(، ومن الأحاديث المتواترة أحاديث)رؤية البارئ ــ جلَّ

وعلا ـــ يوم القيامة ،ومن الأحاديث المتواترة أحاديث الشفاعة (، ومع ذلك تجد بعض أهل البدع ينكرونها : ينكرون الرؤية وينكرون الشفاعة، وهم يقولون إنَّ الحديث المتواتر يفيد العلم الضروري اليقينيّ الذي لا يَنبَنِي على النظر والاستدلال يعني : بحيث يجد الإنسان نفسه مضطر إلى قَبُولِه ، ومع ذلك هنا ينكرون !، فالشاهد هذه من الأمثلة على الحديث المتواتر وهي مفيدة كما قلنا للعلم .

أما القسم الثاني بأنواعه الثلاثة وهي : المشهور والعزيز والغريب ،فالمشهور :الذي قلنا : ما كانت له طرق ، ما روي بطرقٍ محصورة بأكثر من اثنين : كـثلاثة و أربعة وخمسة وستة ونحو ذلك ،لكن لا يزال محصورًا ، هذا أيضًا بعض العلماء يسميه المستفيض وبعضهم يسميه المشهور ، فلا فرق عند هولاء بين الشهرة والاستفاضة، وبعضهم يقول : لا فالمستفيض شيء والمشهور شيء ، فالمستفيض عند من يفرق يرى أنَّ المستفيض

ما كان في ابتدائه وانتهائه في طبقات السند جميعًا ، سواء يعني اشتهر في أول الإسناد وفي وسط الإسناد وفي آخر الإسناد هذا هو العدد كثير،خمسة، ستة ،سبعة، ثمانية،تسعة ،عشرة، في الوسط والأخير والابتداء ،هذا يسمى أيش؟ مستفيضًا ، أما المشهور فلا قد يكون في بعض طبقاته ثلاثة، و يكون في بعضها عشرة أو خمسة عشر أو سبعة أو ثمانية فهذا: مشهور

أما الذي في جميع طبقاته العدد كثير لكنه محصور فهذا هو :المستفيض .

على كل حال الأمرُ في ذلك يسير ، الخطبُ فيه سهل ـــ ولله الحمد ـــ فالمشهور :ما كانت له طرق محصورة بما فوق اثنين

والعزيز ما كان محصورًا باثنين

والغريب ما كان محصورًا بواحدٍ ، وهذه الثلاثة كلها قال فيها كثيرًا من العلماء علماء المصطلح :إنها تفيد الظن ، ولا تفيد العلم .

والحق أنَّ الذي عليه أهل السُنة أنها تفيد العلم أنها إذا صحت الطرق إلى رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ فإنها تفيد العلم

وقد أشار شيخُ شيوخنا(1)في نظمه وقد ذكرناه لكم كثيرًا ، حينما قال ـــ رحمه الله ـــ :

والخبر اِعْلَم ما تواترَ :::::::: :: :::::::::::: ومنه آحادٌ إلينا أُثر

فذو تواترٍ به العلمُ حَصل :::::::: :::::::::::: وثابتُ الآحادِ يُوجِبُ العمل

بل يُوجِبُ العلم على التحقيق :::::::: :::::::: عند قيامِ مُوجِب التصديق

التَزِم القول به فـــــإنَّ :::::::: :::::::::::::: به يقول كلُ أهلِ السُنّـــة

(1)الشيخ حافظ الحكمي ــ رحمه الله تعالى ــ

وقد ذكر هذا ابن الصلاح ــ رحمه الله تعالى ــ وذكر هذا ابن القيم ــ رحمه الله تعالى ــ وبسط في هذا ابن القيم ــ رحمه الله تعالى ــ بــلا مزيد عليه ، وهو الحق ــ إنْ شاء الله تعالى ــ فإن مدار ذلك كله على صحةِ السندِ إذا صح الإسناد إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كما سيأتينا إن شاء الله تعالى ــ بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه وسَلِم من الشذوذ ومن العلة القادحة فإن مثل هذا الحديث يوجب العمل بل يوجب العلم

عند مُحَقِّقِي العُلماء.

الشيخ : نعم اقرأ

قارئ المتن :ثم قال ــ رحمه الله تعالى ــ: وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ؛ لِتَوَقُّفِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ.

الشيخ :نعم هذه الأنواع الثلاثة التي تحت القسم الثاني وهو: الآحاد فيها ما هو مقبول وما هو مردود يعني : ما يصح وما لا يصح ، لماذا؟ المردود الذي فيه علة من العلل توجب عدم قَبُوله، وأما المقبول فهو الذي جمع شروط القبول التي ذكرناها ، المشتمل عليها الحديث الصحيح أو الحديث الحسن ، فهذا معنى قولنا :القبول

كلمة القبول تجمع الصحيح والحسن ففي هذه الأحاديث يعني : هذا مشهورٌ صحيح ، هذا مشهورٌ حسن ــ ولا لا ــ هذا عزيزٌ صحيح

وهذا حديثٌ عزيزٌ حسن يعني : حسن الإسناد ، ــ نعم ــ وهذا غريبٌ صحيح وهذا غريبٌ حسن ، وفيها جميعًا تقول : ضعيف أيضًا ، مشهورٌ ضعيف ومشهورٌ حسن ، وعزيزٌ ضعيف وعزيزٌ حسن ، وغريبٌ حسن وغريبٌ ضعيف .

ففيها الصحيح وفيها الحسن وفيها الضعيف ، فعبّر عن هذا جميعًا بقوله: المقبول والمردود.

فالقبول يريدُ به ما جمع الصحة أو الحُسن ،

والمردود ما خلا ذلكوهو :الضعيف ، وقد يكون أشد ضَعْفًا ما لم يصل لدرجة الحكم عليه بالوضع ، ــ نعم ــ ولكونها كذلك والأمر فيها مبني على النظر والاستدلال قيل فيها آحاد لكونها كذلك .

الشيخ : نعم

قارئ المتن :ثم قال ـــ رحمه الله ـــ:وقد يَقَعُ فِيهَا مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقَرَائِنِ عَلَى الْمُخْتَارِ

.

الشيخ :يعني : أنَّ خبر الآحاد إذا احتفّت به القرائن أفاد العلم النظري ، يعني : القائم على النظر والاستدلال

الشيخ :نعم

قارئ المتن :ثُمَّ الْغَرَابَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ ، أَوْ لَا .

الشيخ : نعم الآن انتقل إلى بيان الحديث الغريب وأنَّ الغريب سيأتينا على قسمين : الغريب سيأتي أنه على قسمين أو الفرد، لك أن تقول أيضًا الفرد الغريب يسمى الفرد فهو غريب لغرابته ما له أنيس معه آخر، كالضيف المسافر ببلد ليس له فيها أنيس بمفرده فهو غريب فرد .

الشيخ :نعم

قارئ المتن :ثُمَّ الْغَرَابَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ ، أَوْ لَا .

فَالْأَوَّلُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ . وَالثَّانِي: الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ ، وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ.

الشيخ :يقول ـــ رحمه الله تعالى ـــ الغريب على قسمين : إما أن تكون غرابته في أصل السند أي أعلى السند : الذي هو الصحابيّ هذا معنى قولهم أصل السند : الذي تدور الطرق وترجع إليه هو هذا : الصحابي لا يوجد غيره ،أو يكون في غرابته هذه في بعض طبقات السند من هم دون الصحابيّ .

فإن كانت غرابته في الأصل يعني : أصل السند الذي هو الصحابي

مخرجه عن رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ مخرج هذا الحديث عن النبيّ ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ هو الصحابيّ ، فإذا كان الحديث لا يوجد إلا عن هذا الصحابيّ لا يوجد عن صحابيّ آخر فقط عن هذا الصحابيّ لم يروه عن النبيّ ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ إلا هذا الصحابيّ ، ما جاء من مخرجٍ آخر إلى رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ فهذا هو الغريب المطلق أو الفرد المطلق

مثلُ حديث): إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى،(2) (....

الفرد أيش؟ (ماذا) المطلق أو الغريب المطلق ، فهذا كانت غرابته

في أصل السند غرابته أين؟ : أصل السند، أصل السند هو الصحابيّ ، فغرابته فيه ،فإن الأسانيد ترجع إلى مَنْ؟ إلى عمر ـــ رضي الله تعالى عنه ـــ فهذا الغريب المطلق .

وإما ألا تكون الغرابة في أصل هذا السند يعني : في بعض الطبقات فحينئذٍ يكون الغريب النسبيّوهذا الذي نقولُ فيه تبعٌ للعلماء قبلُنا غريبٌ من حديث فلان ، أي بالنسبة لحديث فلان

بالنسبة لفلان هذا غريب ، فهذا الغرابة ليست فيه في أصل السند

فما دامت الغرابة ليست في أصل السند فهو :الغريب النسبيّ ويقال عنه الفرد النسبيّ، وأكثر ما يطلق الغريب أو الفرد أكثر ما يطلق عند العلماء على النوع الأول ، يطلق على ماذا؟ على الغريب المطلق أكثر ما يطلق العلماء غريب ولفظة الغرابة تستعمل في إنما تكون على هذا النوع وهو الغريب المطلق .

)) (2)عَنْ أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ أَبي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضيَ اللهُ تعالى عنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله يَقُولُ: إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلى اللهِ وَرَسُوله فَهِجْرَتُهُ إِلى اللهِ وَرَسُوله، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيْبُهَا، أَو امْرأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ((

قارئ المتن :

ثم قال ــ رحمه الله ــــ : وَخَبَرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ : هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ

الشيخ :

هذا تعريف الصحيح لذاته : الصحيح والحسن والضعيف .

هذه أقسامٌ خمسة للحديث :

فإن الصحيح ينقسم لقسمين :

- (1)الصحيح لذاته ، -(2)الصحيح لغيره

والحسن ينقسم لقسمين :

- (3)الحسن لذاته ، - (4)الحسن لغيره

أصبحت كم؟ أربعة ، ثم بعد ذلك يأتي الضعيف

-(5)الضعيف

وأما الموضوع فنحن لا نَعُدّه لكنْ قد ذُكر بحسب ما ذكره العلماء فإنهم يقولون : والحديث الموضوع ، وإلا فالحق" الموضوع" لا يُذكر لأنه لا يثبت عن الرسولِ ــ صلى الله عليه وسلم ــــ فلا يُعدّ حديثًا

فإذًا التقسيم خُماسيّ: صحيح ، وحسن ،وضعيف ، الصحيح لقسمين لذاته ولغيره ، والحسن لقسمين لذاته ولغيره ، هذه أربعة والضعيف الحديث الضعيف فهذه خمسة ، هذه خمسة أقسام .

بدأ المُصنف ــ رحمه الله تعالى ــ بالصحيح يعني :الآحاد ينقسم إلى هذه الأقسام، خبر الآحاد: ينقسم إلى هذه الأقسام ، بعد أن تخرج الكُلية الأولى وهي :المتواتر وتأتي تبحث هذا التدقيق والتفصيل كله في الكليّة الثانية، المجموعة الثانية وهي :الآحاد ، الآحاد أولًا باعتبار طرقها إما أن يكون مشهورًا مستفيضًا وإما أن يكون عزيزًا وإما أن يكون غريبًا ، باعتبار القبول ينقسم لهذه الأقسام

الخمسة :إما أن يكون صحيحًا لذاته وإما أن يكون صحيحًا لغيره

وإما أن يكون حسن لذاته وإما أن يكون حسنًا لغيره وإما أن يكون ــ أيش ــ ضعيفًا ، فهذا بالنسبة للقبول والرد ، أما الذي تقدم في الآحاد بالنسبة لنوع الأسانيد وكثرة الأسانيد ــــ واضح يا إخوتي ــ

الأول قولنا :مشهور، عزيز ،غريب،هذا بالنسبة لكثرة الأسانيد والنظر في الطرق التي يَرِد بها هذا الحديث ، وكما قلنا لكم مشهورٌ صحيح ،مشهورٌ حسن ، مشهورٌ ضعيف ،وهكذا صحيحٌ عزيز، حسنٌ عزيز، ضعيفٌ عزيز،وهكذا الباقي فالشاهد أنَّ أقسام الآحاد من حيث القبول والرد ينقسم إلى هذه الخمسة :إما أن يكون صحيحًا لذاته وإما أن يكون صحيحًا لغيره ،وإما أن يكون حسنًا لذاته ، وإما أن يكون حسنًا لغيره وإما أن يكون ضعيفًا، فالآن بدأ بالصحيح في قسم الآحاد بدأ بالصحيح يعني : من حيثُ القبول والردّ ، خبر الآحاد بنقل العدل يعني: تقسيم أخبار الآحاد إلى هذه الأقسام بالنظر إلى قبولها وردها، فبدأ بالصحيح فقال :الصحيح لذاته :هو ما رواه عدل وتام الضبط وبسندٍ متصل من غير شذوذ ولا علة "قادحة "، هذا هو تعريف الحديث الصحيح : ما رواه عدلٌ تام الضبط بسندٍ متصل وسَلِمَ من الشذوذ والعلة .

فقولنا: ما رواه عدلٌ يُخرج غير العدل ، وقولنا: تام الضبط يُخرج غير تام الضبط بمعنى أنه :خفيف الضبط ، ضبطه فيه شيء من،شيءٌ من الضعف يَسِير ــ نعم ــ هذا يقال فيه خفيف الضبط ، ثم قولنا بسندٍ متصل يُخرج غير المتصل :المنقطع بجميع أنواعه من مرسلٍ ومعضلٍ ومنقطعٍ ومعلقٍ ، هذه كُلها من أنواع الانقطاع ،المعلق :ما حذف أول إسناده أو جميع إسناده ، والمرسل :ما سقط فيه الواسطة بين التابعي وبين النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهكذا ــ سيأتينا إن شاء الله تعالى ــــ بيان هذه الأنواع في الضعيف كلها سيُبينها المُصنِّف ــ رحمه الله تعالى ــ، وقولنا : من غير شذوذ ولا علة يُخرِج الشاذ ويُخرِج المُعَلّ ، فالشاذ وجود المخالفة فيه من هذا الراوي المقبول لمن هو أولى منه إما بكثرة العدد وإما بقوة الضبط هذا هو الراوي المقبول :يعني أن يكون من رواة الصحيح أو من رواة الحسن ممن تقبلُ روايته هذا معنى المقبول أنْ يأتي بما يخالف من هو أولى منه إما أكثر وإما أحفظ ، يخالف من هو أكثر منه أو يخالف من هو أحفظ منه ، فهذا هو الشاذ ،والمُعَلّ :هو الذي فيه علة خفية تقدحُ فيه مع أنَّ ظاهره السلامة ، فالعلة هي التي يَطلع عليها العلماء أصحاب الاختصاص فيقفون عليها ، وهذه العلل الخفية تقدحُ في صحة الحديث مع أنَّ ظاهره السلامة ، فلابُد من هذه الشروط : ما رواه عدلٌ تام الضبط بسندٍ متصلٍ سالمٍ من الشذوذِ والعلةِ القادحةِ،ونحن نقول العلة القادحة ، لأن هناك علة غير قادحة لا تؤثر في صحة الحديث ، فلابُد من ذلك ، فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة ، فهذا الحديث يقال له الحديث الصحيح لذاته ،وذلك لأنَّ الصحة جاءته من نفسه ، من طريقه هو ، ما جاءت إليه بسبب غيره ، ونعني بقولنا"بسبب غيره"يعني :الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه فهذا حسنٌ لذاته وهذا حسنٌ لذاته اجتمعت فأنتجت لنا الصحيح لغيره بمعنى أنَّ الصحة فيه جاءته من مجموع طرقه فهذا فهل جاءت من ذاته ؟أو من مجموع طرقه ؟جاءت من مجموع طرقه ، فالصحة جاءته ليست من نفسه وإنما بسبب اجتماع غيره معه، فقيل فيه الصحيح لغيره، فالصحيح لغيره هو : الحسن لذاته ، يأتي من هنا ويأتي من هنا ويأتي من هنا، تجمعه جميعًا فيتقوى بعض هذه الأحاديث ببعض ؛هذه الطرق يتقوى بعضها ببعض ، فتصل إلى رتبة الصحيح لغيره ، يعني: جاءته الصحة من أمر خارج عنه ، لم تأته بالنظر في إسناده الذي نظرنا فيه ـ وإنما جاءته من مجموع الطرق ، فالصحة جاءته من غيره بسبب اجتماع غيره معه فقيل فيه "الصحيح لغيره"هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

ـ الذي عرفه المُصَنِف بالصحيح هو: الصحيح لذاته ـــإذًا الصحيح لغيره ما تعريفه؟

تعريفه هو : الحسن لذاته إذا تعددت طرقه ، فإذًا:الصحيح لغيره هو: الحسن لذاته إذا تعددت طرقه فلما تعددت الطرق ما جاءته الصحة من طريق ذاته من طريقه هذا الذي نظرنا فيه مثل الصحيح لذاته، فالصحيح لذاته جاءته الصحة بالنظر إلى طريقه ذاته هذا الذي نظرنا فيه لأنه حَوَى تمام الضبط وحَوَى اتصال السند وحَوَى العدل وحَوَى السلامة من الشذوذ والسلامة من العلة.

فهذا صحته جاءته من ذات الطريق نفسها ، من هذه الطريق ، أما

الصحيح لغيره فأنت نظرت فوجدت أنَّه ما رواه أصله رجلٌ خفيف الضبط هذا أصله ،ما رواه عدلٌ ، صحيح موجودة العدالة ،خفيف الضبط ،ثم سندٌ متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة ، فهذا خفيف الضبط يشعر بعدم الكمال أليس كذلك؟ يُحتمل بأنَّه وَهِمَ ،يحتمل، فلما جاءه آخر مثله، جاءه ثالث مثله ، جاءه رابع مثله ،

انْضَمَّ من هذه المجموعة جميعًا ما كُنا نخشاه من خِفة ضبط هذا الواحد حينما نظرنا إلى هذا الإسناد المنفرد؛ ـــ واضح ـــ نعم نحن الآن نتحدث في الآحاد أليس كذلك؟ هذا الإسناد المنفرد وجِد فيه شخص قالوا فيه :صدوق وليس ثقة والصدوق من خف ضبطه ، لم يصلْ لدرجة الرد"لا"، هو في درجة القَبُول، ضبطه خفيف مثل :محمد بن عمرو بن علقمة ضبطه خفيف ، فهذا يقال في حديثه حسنٌ لذاتِه ، فإذا جاءه مثله ، وجاءه من هنا مثله ، ومن هنا مثله انْضَمَّ ، فتقوى بها أو لا؟ يعني :هذا حسنٌ لذاته خف ضبطِ راويه وهذا حسنٌ لذاته خف ضبط راويه، وهذا حسنٌ لذاته خف ضبط راويه ، فحينما يأتينا من طرقٍ متعددة يتقوى أم لا؟ يتقوى ؛ فهل هذه الصحة نشأت ذات الطريق أو من مجموع الطرق ؟

بمجموع الطرق فلما كان بمجموع الطرق قيل فيه :صحيحٌ لغيرِه

لأنَّ الصحةُ لذاته كانت بالنسبة لطريقٍ واحدة ـ لكن لما اجتمع الطرق قيل فيه إنَّه صحيح لغيره ؛إذًا فالصحيح لغيره : هو الحسنُ لذاته إذا تعددت طُرُقه ،وبقية الشروط هي التي تقدمت في الصحيح.